إخـراس الصحـافة

التقرير الرابع عشر

توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة

2011/07/31-2010/11/01

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفاعليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تكرس جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تكرس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة
د. رياض الزعنون
أ. نادية أبو نحلة
أ. هاشم الثلاثيني
أ. راجي الصوراني

المديـــر
راجي الصوراني

عنـــوان المراسلـــة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: 29 شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة – ص.ب 1328.
تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 2823725 08
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 2061025 / 2061035 08
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.
تليفاكس: 2454150 / 2454160 08
فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: 2406697 / 2406698 02
بريـــد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

جدول المحتويات

مقدمـــة 3

أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية 7

1- جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة 7

ثانياً: الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية ... 10

ثالثاً: اعتقال واحتجاز الصحفيين 11

رابعاً: القيود على حرية الحركة والتنقل 13

1- منع الصحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث 13

2- منع صحفيين من السفر إلى الخارج 14

خامساً: مداهمة منازل صحفيين 15

سادساً: تحطيم أجهزة ومعدات خاصة بالصحفيين 15

ملاحظات المركز 16

ملحق رقم (1) 17

"لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".
(المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948)

"1- لكل إنسان حق في اعتناق أراء دون مضايقة.
2- لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب أو بأية وسيلة أخرى يختارها."
(البندان 1و2 من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966)

"1- يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق النزاعات المسلحة أشخاصاً مدنيين..."
2- يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا البروتوكول شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين..."
(البندان 1و2 من المادة 79 من البروتوكول "الملحق" الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949)

مقدمـــة

لا يزال الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء المحلية والعالمية[1] المهتمون بتغطية الأحداث في الأرض الفلسطينية المحتلة عرضة لاعتداءات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي الممنهجة، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. وتأتي هذه الاعتداءات في إطار التصعيد المستمر في جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تواصل تلك القوات اقترافها بحق المدنيين الفلسطينيين. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها جرائم القتل العمد وتهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين.[2]

يغطي هذا التقرير الرابع عشر في سلسلة تقارير "إخراس الصحافة" الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 2010 وحتى 31 يوليو 2011. وقد شهدت هذه الفترة تصعيداً ملحوظاً في انتهاكات قوات الاحتلال التي تمارسها ضد الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويتناول هذا التقرير اعتداءات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي والمستوطنين على الصحفيين، ويتضمن توثيقاً مفصلاً لما تمكن طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من الوصول إليه من معلومات ذات صلة. وتكشف هذه المعلومات حقائق عن تلك الاعتداءات، وهي مبنية على إفادات ضحايا وشهود عيان وتحقيقات ميدانية. وتدحض تحقيقات المركز الكثير من ادعاءات قوات الاحتلال بشأن جرائم محددة، بما فيها جرائم قتل[3] أو إطلاق نار على الصحفيين، لتظهر بما لا يقبل الشك أن تلك الجرائم اقترفت عمداً وأنه تم استخدام القوة بشكل مفرط دون مراعاة لمبدأي التمييز والتناسب، وعلى نحو لا تبرره أية ضرورة أمنية. ويوثق التقرير (112) اعتداءً على الصحافة، تشمل: جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية للصحفيين؛ تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ منع الصحفيين من دخول مناطق معينة أو تغطية أحداث؛ مصادرة أجهزة ومعدات ومواد صحفية؛ منع الصحفيين من السفر إلى الخارج؛ مداهمة منازل صحفيين، وتحطيم أدوات، معدات أو سيارات خاصة بالصحفيين خلال عملهم.

ووفق توثيق المركز خلال الفترة قيد البحث، فقد رصد التقرير ما يقارب (35) اعتداءً تعرض لها الصحفيون خلال عملهم بشكل مهني على تغطية المسيرات السلمية التي يشارك فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات. وقد أسفرت تلك الاعتداءات في أحيان كثيرة عن تعرض الصحفيين لإصابات خطيرة، على الرغم من الحماية التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي.

وتعد جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية أبرز الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. فقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان منذ بداية انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000 وحتى 31 يوليو 2011، إحدى عشرة جريمة قتل اقترفتها قوات الاحتلال بحق الصحفيين خلال تنفيذهم واجبهم وعملهم المهني.[4]

وخلال الفترة قيد البحث، رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اعتداءات مختلفة بحق الصحفيين ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكانت كما يلي:

- 30 حالة إطلاق نار أدت إلى إصابة 30 صحفياً بجروح مختلفة.
- 10 حالات تعرض خلالها صحفيون للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.
- 18 حالة تعرض فيها الصحفيون للاعتقال والاحتجاز.

---

1 ستختصر عبارة (الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء المحلية والعالمية) في التقرير لاحقاً، بعبارة (الصحفيون) تجنباً للتكرار، لتشمل (الصحفيون، المراسلون الصحفيون، المصورون الصحفيون، والعاملون في المكاتب الصحفية).

2 لا تقتصر سياسة العزل التي تنتهجها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على الاعتداءات والانتهاكات بحق الصحفيين، حيث تفرض قوات الاحتلال على سبيل المثال، قيوداً مشددة على دخول الأجانب إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة، وذلك أيضاً في محاولة منها لعزل الأرض الفلسطينية عن العالم للتعتيم على ما تقترفه تلك القوات من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين.

3 لمزيد من المعلومات حول جرائم القتل التي نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية ، راجع سلسلة تقارير "إخراس الصحافة" السابقة.

4 لا تشمل إحصائية الصحفيين ضحايا جرائم القتل الواردة في هذا التقرير، عدد أمن الصحفيين قتلوا في ظروف أخرى لا تتعلق بعملهم كصحفيين منذ 28 سبتمبر 2000 وحتى 31 يوليو 2011. راجع **ملحق رقم (1)** بعنوان " جدول يوضح جرائم القتل التي راح ضحيتها صحفيون خلال قيامهم بعملهم المهني" الصفحة الأخيرة.

- 32 حالة تم فيها منع صحفيين من ممارسة عملهم وتغطية الأحداث.
- 08 حالات تم فيها مصادرة بطاقات صحفية أو أجهزة ومعدات ومواد صحفية.
- 03 حالات منع خلالها الصحفيون من السفر للخارج.
- 03 حالات مداهمة لمنازل صحفيين.
- 03 حالات تحطمت فيها أدوات، معدات أو سيارات خاصة بالصحفيين خلال عملهم.

وبذلك يرتفع مجمل الاعتداءات والانتهاكات التي نفذتها قوات الاحتلال بحق الصحفيين، منذ اندلاع الانتفاضة بتاريخ 28 سبتمبر 2000 وحتى تاريخ 31 يوليو 2011، وفقاً لما وثقه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى **1363 حالة اعتداء**، علماً بأن هناك عشرات الاعتداءات الأخرى غير الموثقة. وعدا عن جرائم إطلاق النار التي أفضت إلى مقتل صحفيين كما هو وارد في الجدول المرفق، فقد كانت انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الصحفيين منذ بداية الانتفاضة وحتى تاريخ 31 يوليو 2011، كالتالي:

- 11 جريمة قتل (انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية).
- 396 حالة إطلاق نار أخرى أدت إلى إصابة 300 صحفياً بجروح مختلفة.
- 263 حالة تعرض خلالها صحفيون للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.
- 316 حالة تعرض فيها الصحفيون للاعتقال والاحتجاز.
- 152 حالة تم فيها منع صحفيين من ممارسة عملهم وتغطية الأحداث.
- 89 حالة تم فيها مصادرة بطاقات صحفية أو أجهزة ومعدات ومواد صحفية.
- 94 حالة تعرضت فيها مقرات صحفية للقصف أو المداهمة والعبث في محتوياتها أو الإغلاق.
- 15 حالة تم فيها منع الصحفيين من السفر للخارج.
- 21 حالة مداهمة لمنازل صحفيين.
- 03 حالات تحطمت فيها أدوات، معدات أو سيارات خاصة بالصحفيين خلال عملهم.

جدول رقم (1): تصنيف الاعتداءات على الصحفيين من قبل قوات الاحتلال منذ 2000/9/28 وحتى تاريخ 2011/07/31

الفترة / نوع الاعتداء	9/28 – 2000/12/31	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	حتى 2011/07/31	المجموع
جرائم القتل	-	2	3	2	1	-	-	-	1	2	-	-	11
إصابة الصحفيين	22	33	34	8	18	7	26	28	29	23	46	26	300
إطلاق نار دون إصابة	4	17	17	6	11	-	3	7	10	10	11	-	96
ضرب وإهانة	9	30	24	9	13	25	40	30	16	20	40	7	263
اعتقال واحتجاز	1	16	62	21	24	23	22	27	37	18	54	11	316
منع صحفيين دخول مناطق أو تغطية أحداث	2	3	2	5	3	3	4	15	17	23	46	29	152
مصادرة/تحطيم أجهزة، مواد، معدات وبطاقات صحفية	4	5	32	7	2	-	2	1	6	11	18	7	95
قصف أو مداهمة مقرات صحفية	4	10	33	4	6	3	8	7	13	6			94
منع صحفيين من السفر	-	-	-	5	1	2	-	2	1	-	1	3	15
مداهمة منازل صحفيين	-	-	4	3	1	-	2	1	3	1	3	3	21
المجموع	46	116	211	70	80	63	107	118	133	114	219	86	1363

ووفق جدول تصنيف الاعتداءات يتضح أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي مستمرة وتُصعد في اقتراف اعتداءاتها بحق الصحفيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، خصوصاً في جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية للصحفيين.

جدير ذكره أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لا تجري أية تحقيقات جدية في الجرائم التي ترتكبها ضد الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة، شأنها في ذلك شأن بقية الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال ضد المدنيين في الأرض الفلسطينية.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إذ يعبر عن قلقه البالغ إزاء التصعيد الذي تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة في الاعتداءات والانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق الصحفيين، فإنه يؤكد أن تلك الاعتداءات والانتهاكات هي التعبير المادي والملموس عن الاستخدام العشوائي والمفرط وغير المتناسب للقوة المؤدية للموت أحياناً. كما تعكس تلك الاعتداءات والانتهاكات حجم أعمال القتل والدمار التي تنفذها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

يشمل هذا التقرير توثيقاً لكل ما توصل له المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من جرائم وانتهاكات ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتدحض تحقيقات المركز -وفق هذا التوثيق - ادعاءات قوات الاحتلال بشأن جرائم محددة، بما فيها جرائم قتل أو إطلاق نار على الصحفيين، لتظهر بما لا يقبل الشك أن تلك الجرائم اقترفت عمداً وأنه تم استخدام القوة بشكل مفرط دون مراعاة لمبدأي التمييز والتناسب، وعلى نحو لا تبرره أية ضرورة أمنية. وقد تركزت جرائم وانتهاكات قوات الاحتلال في الضفة الغربية وتحديداً في مدينة القدس المحتلة والمناطق الحدودية التي يقام على أراضيها جدار الضم، أو القريبة من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي المواطنين في الضفة، وهي أراض مهددة باستمرار بالتوسع الاستيطاني. فيما تراجع عدد الانتهاكات المرتكبة في قطاع غزة لخصوصية حالته بعد إعادة قوات الاحتلال انتشارها أُحادي الجانب منه، إلا أن عدداً من الانتهاكات وثِقت في القطاع وكانت مرتبطة بقمع المسيرات السلمية بالقرب من الشريط الحدودي أو التي كانت مرتبطة بمنع صحفيين من مغادرة القطاع عبر المعابر التي تسيطر عليها قوات الاحتلال. ووفق التالي فقد عمل المركز على عرض الجرائم والانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين وفق تصنيف محدد اعتماداً على نوعية الانتهاك الذي تعرضوا له. وقد تم تصنيف تلك الحالات وفق الانتهاك الأكثر بروزاً خاصة وأن العديد من الحالات التي وثقها المركز كانت تشمل انتهاكات مركبة اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحقهم.

أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في هذا التقرير استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية بحق الصحفيين، وهي تشمل جرائم إطلاق نار أفضت إلى إصابة صحفيين بجراح مختلفة خلال قيامهم بعملهم المهني في الميدان.

1- جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة

وثق المركز تعرض الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى (30) حالة إطلاق نار أدت إلى إصابة (30) صحفياً بجروح مختلفة، وقد شملت تلك الحالات تعرض الصحفيين لأعيرة نارية، أعيرة معدنية مغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، القنابل الصوتية، وقنابل الغاز المسيلة للدموع. وقد تركزت تلك الحالات في مدن الضفة الغربية وتحديداً مدينة القدس المحتلة والبلدات الحدودية أو المناطق القريبة من المستوطنات. وكانت تلك الحالات على النحو التالي:

بتاريخ 20 نوفمبر 2010، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي قنبلة غاز مسيل للدموع بشكل مباشر باتجاه **الصحفيّين فداء نصر، مراسلة تلفزيون فلسطين، وحسام أبو علان، مصور وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)**، مما أدى إلى إصابتهما بحالة اختناق شديدة. جدير بالذكر أن الصحفيان المذكوران كانا يعملان على تغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المسيرة السلمية التي شارك فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين في بلدة بيت أمر بمحافظة الخليل احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين لصالح مستوطنة (كرمي تسور) جنوب البلدة، وكانا يعملان على تغطية الأحداث من مكان بعيد عن المتظاهرين وجنود الاحتلال.

بتاريخ 24 ديسمبر 2010، أصيب مصوران صحفيان أحدهما يعمل لصالح اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، وهو **الصحفي هيثم محمد الخطيب، بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط، والآخر إسرائيلي**، لم يتمكن المركز من الحصول على اسمه، بقنبلة غاز في القدم، خلال تغطيتهما لاعتداء قوات الاحتلال بحق المتظاهرين في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. وكان عشرات الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين قد خرجوا في مسيرة سلمية احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين في القرية لصالح جدار الضم.

بتاريخ 21 يناير 2011، أصيب **المصور الصحفي حمزة نعاجي، ويعمل لصالح شركة (بال ميديا/ Pal Media) للإنتاج الإعلامي،** بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط في الظهر، أطلقه باتجاهه أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي في حي سلوان بمدينة القدس المحتلة. وكان الصحفي نعاجي يعمل على تغطية المواجهات التي اندلعت بعد صلاة الجمعة بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في الحي.

بتاريخ 24 يناير 2011، أطلق أحد جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي قنبلة غاز مسيل للدموع باتجاه **الصحفية ديالا جويحان، مراسلة وكالة "قدس نت" للأنباء،** بشكل مباشر فأصابتها في ظهرها مما أدى إلى إصابتها بحالة اختناق شديدة أدت إلى إغمائها، إضافة إلى حروق وكدمات في منطقة الظهر. وكانت الصحفية جويحان تعمل على تغطية المواجهات التي اندلعت بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وبين المدنيين الفلسطينيين في منطقة بطن الهوى في مدينة القدس المحتلة. تلقت جويحان الإسعافات اللازمة من قبل الطواقم الطبية ميدانياً ومن ثم نُقلت إلى منزلها، ولم تستكمل عملها المهني.

بتاريخ 28 يناير 2011، أصيبت **المراسلة الصحفية ديالا جويحان، وتعمل لصالح وكالة "قدس نت" للأنباء، والمصور الصحفي أحمد جلاجل، ويعمل لصالح شركة فلسطين للإعلام والاتصالات (BMCC)،** بحالة اختناق شديدة جراء استنشاقهما الغاز المسيل للدموع من قنبلة أطلقها باتجاههما مباشرة أحد جنود الاحتلال أثناء قيامهما بعملهما المهني في مدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. وكان الصحفيان جويحان وجلاجل يعملان على تغطية المواجهات التي اندلعت بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والمتظاهرين المدنيين الفلسطينيين في حي بطن الهوى ببلدة سلوان في المدينة المحتلة. وقد قامت طواقم الإسعاف الميدانية بنقل الصحفيين إلى أحد المنازل القريبة وتقديم الإسعافات الأولية لهما.

بتاريخ 04 فبراير 2011، أصيب **المصور الصحفي هيثم محمد الخطيب، ويعمل لصالح اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار،** بقنبلة غاز مسيل للدموع في الظهر، أطلقها باتجاهه أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال قيامه بعمله المهني في تغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. وكان عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين قد تظاهروا في البلدة احتجاجاً على إقامة جدار الضم على أراضي المواطنين.

بتاريخ 04 فبراير 2011، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت بشكل مباشر باتجاه ستة صحفيين أثناء قيامهم بأداء عملهم المهني في تغطية المواجهات التي وقعت عقب انتهاء صلاة الجمعة في منطقة باب العامود بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية، بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال. وقد أصابت إحدى قنابل الغاز يد **المصور الصحفي معمر عوض، ويعمل لصالح وكالة الأنباء اليابانية،** مما أدى إلى إصابته بحروق، كما أصيب الصحفيون الآخرين بحالة اختناق شديدة، وهم كل من:

1. **الصحفية ديالا جويحان، وتعمل مراسلة وكالة "قدس نت" للأنباء.**
2. **المصور الصحفي محمود عليان، ويعمل لصالح صحيفة "القدس" الفلسطينية.**
3. **المصور الصحفي محمد أبو سنينة، ويعمل لصالح موقع "سلوان نت" الالكتروني.**
4. **المصور الصحفي أحمد جابر، ويعمل لصالح وكالة (MNB).**
5. **المصور الصحفي، محفوظ أبو ترك، ويعمل لصالح وكالة "الفرنسية/ فرانس برس" للأنباء (A.F.P).**

بتاريخ 25 فبراير 2011، أصيب صحفيان وباحث المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بحالة اختناق شديدة، جراء إطلاق جنود من قوات الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاههم مباشرة خلال عملهم المهني في تغطية اعتداءات أولئك الجنود بحق المتظاهرين وسط مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. والمصابون هم كل من: **1) المصور الصحفي ساري محمود العويوي، ويعمل لصالح قناة "فلسطين" الفضائية؛ 2) المراسل الصحفي عبد الغني النتشة، ويعمل لصالح قناة "القدس" الفضائية؛ و3) الباحث فهمي حمدي شاهين، ويعمل لصالح المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.** جدير بالذكر أن مظاهرة حاشدة تقدر بحوالي ألفي متظاهر، بدعوة من "تجمع شباب ضد الاستيطان" قد انطلقت وسط مدينة الخليل احتجاجاً على أعمال الاستيطان، وقد أسفرت اعتداءات قوات الاحتلال عن إصابة ثلاثة متظاهرين بالأعيرة المعدنية، وسبعة آخرين بحالات اختناق جراء استنشاقهم، واعتقال ثلاثة آخرين.[5]

بتاريخ 05 مارس 2011، أصيب **المصوران الصحفيان ثائر يوسف فقوسة، ويعمل لصالح قناة تلفزيون "فلسطين"،** بعدة رضوض حادة في الساقين والخاصرتين، وجرح في الساق اليمنى، واختناق بالغاز، **وعبد الحفيظ دياب الهشلمون، ويعمل لصالح وكالة الأنباء العالمية "رويترز" (REUTERS)،** بحالة اختناق شديدة بالغاز، على أيدي قوات الاحتلال في بلدة بيت أمر، شمالي

[5] لمزيد من المعلومات حول اعتداءات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين في مدينة الخليل راجع التقرير الأسبوعي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مرجع رقم (9) والذي يغطي الفترة (24 فبراير – 2 مارس 2011). www.pchrgaza.org

محافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية. وذكر الصحفي فقوسة لباحث المركز بأنه وبينما كان يقوم ومصورين صحفيين آخرين، بتغطية مسيرة بيت أمر الاحتجاجية في اليوم المذكور، وعندما شرع بتصوير المستوطنين وهم يرشقون الحجارة من خلف سياج مستوطنة "كرمي تسور"، تجاه المتظاهرين بالمسيرة، تقدم منه أحد الجنود من وحدات "حرس الحدود"، وقام دون سابق إنذار أو تحذير بسحبه من ملابسه وإلقائه بقوة على الأرض، على بعد حوالي ثلاثة أمتار من السياج، ما أدى إلى كسر بطارية كاميرا التصوير وإصابته ببعض الخدوش. وعقب نهوضه عن الأرض وسيره بضعة أمتار، طارده بعض الجنود رغم رؤية إشارته وملابسه الصحفية الواضحة ومعرفتهم بعمله مسبقاً، وقام أحدهما بدفعه وإسقاطه على الأرض، قبل أن يشرع جنديان آخران بالاعتداء عليه بالضرب المبرح بواسطة عصي خشبية، لعدة دقائق متواصلة، قبل تركه ملقى على الأرض. وقد أدى ذلك إلى إصابته بعدة رضوض شديدة في الساقين والخاصرتين، وجرح في الساق اليمنى، واختناق بالغاز، نقل على إثرها إلى مستشفى الخليل الحكومي لتلقي العلاج. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبمساعدة مجموعة من المستوطنين، قد استخدمت القوة لتفريق المسيرة السلمية الأسبوعية التي نظمها عشرات المواطنين الفلسطينيين من البلدة وعدد من نشطاء حركات التضامن وحقوق الإنسان الدولية، ضد الاستيطان ومصادرة وإغلاق أراضي البلدة، مما أسفر عن إصابة متظاهر بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط، فضلاً عن إصابة أربعة مواطنين آخرين، من بينهم المصوران الصحفيان.

بتاريخ 25 مارس 2011، أصيب **المصور الصحفي محفوظ أبو ترك، ويعمل لصالح وكالة "الفرنسية/ فرانس برس" للأنباء (A.F.P)**، بقنبلة غاز مسيل للدموع في الجهة اليسرى من جبينه، أطلقها باتجاهه أحد جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي بينما كان يقوم بعمله المهني برفقة مجموعة من الصحفيين في تغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين في بلدة سلوان بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. وقد أصيب أبو ترك بجروح وحروق في الجبين، تلقى على إثرها الإسعافات من قبل الطواقم الطبية الميدانية ومن ثم جرى نقله على مستشفى المقاصد في المدينة لاستكمال العلاج.

بتاريخ 15 مايو 2011، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة ضد المسيرات السلمية التي انطلقت في قطاع غزة والضفة الغربية في الذكرى الـ 63 للنكبة، والطواقم الصحفية العاملة على تغطية تلك المسيرات وما رافقها من أحداث.[6] ففي قطاع غزة، أصيب خمسة مصورين صحفيين، اثنان منهم بأعيرة نارية، وثلاثة بحالة اختناق جراء استنشاقهما للغاز، خلال عملهم المهني في تغطية اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المتظاهرين الفلسطينيين بالقرب من معبر بيت حانون (إيرز) شمال قطاع غزة. والصحفيون المصابون هم كل من: **1) محمد إبراهيم عثمان، وهو مصور صحفي حر**، وأصيب بعيارين ناريين في الصدر واليد اليمنى؛ **2) حسين عبد الجواد كرسوع، ويعمل لصالح مؤسسة الشروق الإعلامية**، بالإضافة لامتلاكه لصفحة على الموقع الاجتماعي (Facebook) باسم "وكالة الأنباء الغزاوية"، وأصيب بعيار ناري في القدم اليسرى؛ **3) عاصم محمد شحادة، ويعمل لصالح الشركة الوطنية للإعلام؛ 4) محمد بكر اللوح، مراسل إذاعة صوت الوطن؛ و5) محمود الزعنون، ويعمل مصور صحفي لصالح مركز الدوحة للإعلام**، وأصيبوا بحالة اختناق شديدة جراء استنشاقهم للغاز. نُقل الصحفيون المصابون إلى مستشفى كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا، شمال القطاع، لتلقي العلاج اللازم، ووصفت المصادر الطبية جراح الصحفي عثمان بالخطيرة، حيث نُقل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وخضع لعملية جراحية لاستئصال العيارين الناريين. وقد أسفرت اعتداءات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين في قطاع غزة عن إصابة 103 مواطنين بجراح مختلفة، من بينهم 31 طفلاً و3 نساء، فضلا عن إصابة العشرات بحالات اختناق.

وفي الضفة الغربية، أصيب **المصور الصحفي ناجح دياب الهشلمون، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)**، بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط في قدمه اليسرى، أطلقها باتجاهه أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي من مسافة قريبة، خلال عمله على تغطية اعتداءات الجنود بحق المتظاهرين الفلسطينيين في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية. وأفاد المصور الصحافي الهشلمون، لباحث المركز، بأنه، وبينما كان في حوالي الساعة 3:00 عصر اليوم المذكور يتواجد في شارع "طلعة الزاهد"، شمالي البلدة القديمة من مدينة الخليل، ملتصقاً بجدار الشارع ويقوم بتصوير مجموعة من جنود الاحتلال، أثناء قيام أحدهم بإطلاق النار تجاه من يتواجد من متظاهرين على زاوية الطرف الشرقي من الشارع، أصيب بعيار معدني في قدمه اليسرى. وذكر الهشلمون أنه كان مكشوفاً لرؤية جنود الاحتلال الذين تمركزوا قبالته على مسافة لا تزيد عن ثمانية أمتار، وأضاف، بأنه نُقل إلى مستشفى الخليل الحكومي لتلقي العلاج، حيث تبين إصابته برضوض قوية في القدم، وقام الأطباء بتجبيرها. كما أطلق جنود الاحتلال الأعيرة النارية باتجاه سيارة **المصور الصحفي سميح سالم شاهين، ويعمل لصالح وكالة "الفرنسية/ فرانس برس" للأنباء (A.F.P)**، وهي من نوع (هيونداي) مما أدى إلى تحطم جزء كبير من زجاج نوافذها، خلال تغطيته لاعتداءات الجنود بحق المواطنين في المدينة. وفي مدينة القدس المحتلة، اعتدى أحد أفراد قوة (المستعربين) التابعة لقوات الاحتلال، بالضرب باستخدام السلاح على **المصور الصحفي محفوظ أبو ترك، ويعمل لصالح وكالة "الفرنسية/ فرانس برس" للأنباء (A.F.P)**، أثناء قيامه بتغطية عملية اعتقال أحد المواطنين على أيدي قوات الاحتلال في بلدة العيسوية في المدينة. وقد أصيب الصحفي أبو ترك برضوض وجروح في يده اليسر، مما استدعى نقله إلى مستشفى المقاصد في المدينة لتلقي العلاج. وكانت قوات الاحتلال قد تعمدت إعاقة عمل

[6] لمزيد من المعلومات حول اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المشاركين في المسيرات السلمية التي انطلقت في الذكرى الـ 63 للنكبة، راجع التقرير الأسبوعي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مرجع رقم (**20**)، والذي يغطي الفترة ما بين (12 – 18 مايو 2011). www.pchrgaza.org

الطواقم الصحفية، والاعتداء المباشر على بعضها، ومنع عمل آخرين وطردهم من مواقع الأحداث، وذلك أثناء قيامهم بواجبهم المهني في تغطية لأحداث. وقد أسفرت اعتداءات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين الفلسطينيين في الضفة الغربية عن إصابة 39 مواطناً من بينهم 16 طفلاً وامرأتين خلال اليوم المذكور.

بتاريخ 03 يونيو 2011، أطلق أحد جنود الاحتلال قنبلة غاز مسيل للدموع بشكل مباشر باتجاه **الصحفي خالد صبارنة، مراسل قناة إيران الفضائية**، أصابته في الرجل اليمنى، وذلك خلال قيامه بعمله المهني في تغطية انتهاكات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. وكان عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين قد أحيوا الذكرى الـ 44 لهزيمة يونيو / حزيران 1967، في القرية، واحتجاجاً على إقامة جدار الضم على أراضي المواطنين.

بتاريخ 18 يونيو 2011، أصيب **المصور الصحفي وجدي اشتية، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الأوروبية (E.P.A)**، بجروح وحروق في يده اليمنى جراء إصابته بقبلة غاز مسيل للدموع أطلقها باتجاهه أحد جنود قوات الاحتلال بشكل مباشر في قرية عراق بورين، بمدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. وكان الصحفي اشتية يعمل على تغطية انتهاكات قوات الاحتلال بحق المشاركين في المسيرة السلمية التي شارك فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين احتجاجاً على أعمال الاستيطان في القرية.

بتاريخ 09 يوليو 2011، أصيب **المصور الصحفي حازم بدر، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)**، بجراح في قدميه، جراء انفجار قنبلة صوت ألقاها باتجاهه أحد جنود الاحتلال من مسافة قريبة، خلال تواجده في بلدة التوانة، جنوب مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. وكان الصحفي بدر يعمل على تغطية اعتصام تضامني نظمه عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين في البلدة احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين لصالح الأعمال الاستيطانية.

ثانياً: الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة قيد البحث (10) حالات تعرض خلالها الصحفيون والعاملون لدى وكالات الأنباء المحلية والعالمية للضرب وغيره من وسائل العنف، أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين، وكانت تلك الاعتداءات كما يلي:

بتاريخ 05 نوفمبر 2010، أصيب **المصور بلال عبد السلام تميمي، ويعمل لصالح "مركز بيتسيلم/ مركز معلومات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة"**، بكدمات ورضوض جراء اعتداء جنود تابعين لقوات الاحتلال الإسرائيلي عليه بالضرب المبرح خلال تغطيته اعتداءات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين في قرية النبي صالح، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. وكان عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين قد تظاهروا في القرية احتجاجاً على محاولة المستوطنين من مستوطنة (حلميش) المقامة على أراضي المواطنين مصادرة مزيد من أراضي القرية لصالح أعمال الاستيطان.

بتاريخ 28 ديسمبر 2010، تعرض **المصور الصحفي محمود عليان، ويعمل لصالح صحيفة "القدس" الفلسطينية**، للضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي بالقرب من حاجز "قلنديا" العسكري، شمالي مدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. وكان الصحفي عليان قد توجه في حوالي الساعة 11:00 من صباح اليوم المذكور إلى منطقة حاجز "قلنديا" لتغطية مسيرة سلمية شارك فيها عشرات المتضامنين الدوليين مع الشعب الفلسطيني بالقرب من الحاجز المذكور. وخلال قيام عليان بالتصوير، اقترب منه أحد جنود الاحتلال وقام بضربه بقوة على ظهره، ومن ثم حضر أربعة جنود آخرين واعتدوا عليه بالضرب المبرح على جميع أنحاء جسده، واقتادوه إلى مكان قريب من الحاجز حيث احتجزوه لمدة ساعتين من الزمن قبل أن يخلوا سبيله.

بتاريخ 05 فبراير 2011، تعرض **المصور الصحفي حازم بدر، ويعمل لصالح وكالة "الفرنسية/ فرانس برس" للأنباء (A.F.P)**، للضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال تواجده في بلدة بيت أمر، شمال محافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية. وكان الصحفي بدر قد توجه إلى بلدة بيت أمر لتغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المسيرة الأسبوعية التي شارك فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين في البلدة، إلا أن جنود الاحتلال قد اعتدوا عليه بالضرب المبرح خلال قيامه بتصوير تلك الأحداث، فغادر المنطقة.

بتاريخ 11 مارس 2011، تعرض **المصور الصحفي نادر بيبرس، ويعمل لصالح تلفزيون فلسطين**، للضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال محاولته الوصول إلى بلدة سلوان بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية لتغطية المواجهات التي اندلعت بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال عقب انتهاء صلاة الجمعة. وكانت قوات الاحتلال قد منعت كافة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المحلية والعالمية من الوصول إلى البلدة لتغطية المواجهات.

بتاريخ 19 إبريل 2011، تعرض ثلاثة مصورين صحفيين للاعتداء بالضرب والرشق بالحجارة والمعاملة بخشونة من قبل جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين خلال عملهم في تغطية اعتداءات أولئك الجنود والمستوطنين بحق المدنيين الفلسطينيين في

قرية بورين، جنوب مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. فقد أقدم أحد جنود الاحتلال على ضرب **المصور الصحفي مجدي اشتية، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)**، بكعب البندقية على وجهه مما أسفر عن إصابته بكدمات في الوجه ونزيف في الأنف. فيما أصيب **المصور الصحفي جعفر اشتية، ويعمل لصالح وكالة "الفرنسية/ فرانس برس" للأنباء (A.F.P)**، بحجر في الكتف جراء إلقاء المستوطنين الحجارة باتجاهه، وتعرض **المصور الصحفي ناصر اشتية، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)**، للمعاملة الخشنة والدفع من قبل أحد جنود الاحتلال حتى سقط أرضاً. جدير بالذكر أن قوات الاحتلال قد عززت من تواجدها في القرية وقامت بالاعتداء على المواطنين بعد إطلاق أحد المستوطنين من البؤرة الاستيطانية (جفعات عروسة)، والتي تعتبر امتداداً لمستوطنة (براخا) جنوبي مدينة نابلس، النار باتجاه أحد المواطنين وإصابته بعيارين ناريين في الكوع الأيمن والحوض.[7]

ثالثاً: اعتقال واحتجاز الصحفيين

تعرض (18) صحفي لعمليات الاعتقال والاحتجاز على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقد رافقت تلك العمليات في بعض الحالات أعمال اقتحام وتفتيش لمنازل الصحفيين من قبل قوات الاحتلال، وكانت كما يلي:

بتاريخ 02 نوفمبر 2010، اعترضت قوة تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال اقتحامها مدينة طولكرم، شمال الضفة الغربية، الصحفي **محمد عيسى الأشقر، ويعمل مراسلاً لوكالة معاً الإخبارية وتلفزيون السلام المحلي**، واحتجزته داخل آلية عسكرية. استجوب جنود الاحتلال الصحفي الأشقر داخل الآلية العسكرية على خلفية قيامه بتصوير عملية الاقتحام. وبعد أن أخلوا سبيله بقليل، قام أحد الجنود باستدعائه مرة أخرى وصادر بطاقة هويته، وطلب منه أن يتبع القوات إلى مقر الارتباط العسكري (dco)، غربي المدينة. وقبل انسحاب تلك القوات من المدينة لاحقاً، قام الجنود بإلقاء بطاقة الهوية على الأرض. جدير بالذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بعدة آليات عسكرية قد اقتحمت في اليوم المذكور مدينة طولكرم، وسيرت آلياتها في شوارع المدينة.[8]

بتاريخ 21 نوفمبر 2010، احتجزت الشرطة الإسرائيلية **المصور الصحفي سعيد خير الدين، والذي يعمل لصالح شركة (بال ميديا/ Pal Media) للإنتاج الإعلامي**، بينما كان يعمل على إعداد تقرير صحفي مصور عن تخصيص السلطات الإسرائيلية ميزانية جديدة لتوسيع حائط البراق. وكان الصحفي خير الدين قد توجه إلى منطقة حائط البراق في حوالي الساعة 9:00 صباح اليوم المذكور وشرع بإعداد تقريره الصحفي المصور، حضر أحد عناصر الشرطة الإسرائيلية وصادر بطاقته الشخصية وغادر المكان، ومن ثم عاد للصحفي مرة أخرى وبحوزته أمر اعتقال، حيث اقتاده إلى مركز الشرطة القريب. انتظر خير الدين ثلاث ساعات قبل أن يخضع للاستجواب من قبل المحققين عن طبيعة عمله الصحفي، الوكالة التي يعمل لصالحها وسبب التصوير في المنطقة ومن ثم أخلوا سبيله في حوالي الساعة 3:00 مساءً.

بتاريخ 22 نوفمبر 2010، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي **الصحفي إبراهيم مصلح، مدير إذاعة "منبر الأسرى"**، الذي يبث من مدينة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية، بينما كان يمر عبر حاجز "الكونتينر" العسكري في طريقه من مدينة بيت لحم إلى مدينة رام الله. وكان جنود الاحتلال المتمركزين على الحاجز قد طلبوا من الصحفي مصلح إبراز بطاقته الشخصية، وبعد أن قاموا بفحصها أمروه بالترجل من السيارة التي كان يستقلها. خضع مصلح للاستجواب لمدة ساعة ونصف الساعة من قبل الجنود حول طبيعة عمله الصحفي ومصادر تمويل الإذاعة التي يديرها، ومن ثم أخلوا سبيله. جدير بالذكر أن إذاعة "منبر الأسرى" تعنى بقضايا الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي والمحررين منهم.

بتاريخ 05 ديسمبر 2010، اقتحمت قوة تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي منزل **الصحفي سامر الرويشد**، من سكان مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، ويعمل مقدم برامج في إذاعة "علم" التي تبث من المدينة ذاتها، وسلمته أمر استدعاء يقضي بالمثول في مقر المخابرات الإسرائيلي بتاريخ 08 ديسمبر 2010. توجه الصحفي في الموعد حيث خضع للتحقيق من قبل ضباط المخابرات حول طبيعة عمله الصحفي والجهة التي يعمل لصالحها ومن ثم أُخلي سبيله.

بتاريخ 05 ديسمبر 2010، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي **المصورَيْن الصحفيَيْن مهيب البرغوثي، ويعمل لصالح صحيفة "الحياة الجديدة"، ونجيب شراونة، ويعمل لصالح "تلفزيون فلسطين"**، في مستوطنة "بيت إيل" المقامة على أراضي المواطنين

[7] لمزيد من المعلومات حول اعتداء قوات الاحتلال والمستوطنين بحق المدنيين الفلسطينيين في قرية بورين، بمحافظة نابلس، راجع التقرير الأسبوعي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع رقم (**16**)، والذي يغطي الفترة ما بين (14 – 20 أبريل 2011). www.pchrgaza.org

[8] لمزيد من المعلومات حول اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لمدينة طولكرم، راجع التقرير الأسبوعي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، رقم (**44**) والذي يغطي الفترة (28 أكتوبر – 3 نوفمبر 2010). www.pchrgaza.org

بالقرب من مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، بهدف منعهما من تغطية اعتداءات تلك القوات بحق المشاركين في المسيرة السلمية الأسبوعية المناهضة لمصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرية النبي صالح لصالح الاستيطان وإقامة جدار الفصل العنصري. وكان الصحفيان البرغوثي وشراونة قد توجها في حوالي الساعة 9:00 من صباح اليوم المذكور لتغطية المسيرة السلمية الأسبوعية التي شارك فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين إلا أن قوات الاحتلال قد قامت باحتجازهما واقتادتهما إلى مستوطنة "بيت إيل". صادر جنود الاحتلال المعدات الخاصة بالصحفيين وبطاقاتهما الشخصية حتى حوالي الساعة 04:00 من مساء اليوم المذكور، حيث أخلى جنود الاحتلال سبيلهما.

بتاريخ 25 فبراير 2011، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي **محمود الجعبري، مراسل موقع "الجزيرة توك" الالكتروني،** أثناء قيامه بعمله المهني في تغطية مسيرة تضامنية مع أسر الشهداء في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. فقد اعترض ستة من جنود الاحتلال الصحفي الجعبري خلال قيامه بالتصوير، وشرعوا بدفعه والاعتداء عليه بالضرب وتوجيه الشتائم، ومن ثم اقتادوه بسيارتهم العسكرية إلى مركز تحقيق في مستوطنة (كريات أربع) المقامة على أراضي المواطنين في المدينة. خضع الصحفي الجعبري للتحقيق حول سبب تواجده في المنطقة ووجه له ضباط التحقيق تهمة إلقاء الحجارة ضد قوات الاحتلال وهو ما نفاه قطعياً. وقد استمر اعتقال الجعبري حتى تاريخ 03 مارس 2011، حيث قامت قوات الاحتلال بعرضه أمام محكمة عسكرية قضت بالإفراج عنه.

بتاريخ 25 فبراير 2011، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي **صحفي إسرائيلي يدعى ديفيد،** خلال قيامه بتغطية اعتداءات تلك القوات بحق المتظاهرين في قرية النبي صالح، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. وقد اقتادت تلك القوات الصحفي ديفيد معها إلى جهة غير معلومة. وكان عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين قد تظاهروا في القرية احتجاجاً على مصادرة المستوطنين من مستوطنة (حلميش) مزيداً من أراضي المواطنين.

بتاريخ 05 مارس 2011، احتجز جنود من قوات الاحتلال الإسرائيلي **الصحفي جويد التميمي، مراسل وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)،** أثناء إعداده تقريراً مصوراً عن البلدة القديمة في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. وكان الصحفي التميمي يقوم بعمله المهني بالقرب من حرم المسجد الإبراهيمي الشريف عندما اعترضه عدد من جنود الاحتلال وأجبروه على التوقف عن العمل والوقوف في منطقة مفتوحة لمدة أربعة ساعات ومن ثم أخلوا سبيله.

بتاريخ 16 مارس 2011، اعترضت قوات ما يسمى بـ"حرس الحدود" التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خمسة صحفيين، كانوا يستقلون سيارة أثناء عودتهم إلى مقر عملهم في مدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. فقد اعترض جنود من قوات حرس الحدود الصحفيون الخمسة في منطقة جبل الزيتون في المدينة، وشرعوا باستفزازهم وتوجيه الشتائم والإهانات بحقهم، وعندما احتج الصحفيون على أسلوب التعامل، هددهم الجنود بالاعتقال، وقاموا باستدعاء سيارة شرطة إسرائيلية التي قامت بدورها باعتقال المصور الصحفي أحمد جلاجل، وقد تضامن باقي الصحفيين معه، فقامت بنقلهم إلى مركز شرطة "المسكوبية" الواقع في المدينة المحتلة. احتجزت الشرطة الصحفي جلاجل لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة من ثم أُخليَ سبيله. وكان الصحفيون الخمسة في طريق عودتهم بعد انتهائهم من المشاركة في الاعتصام الذي نظمه الصحفيون بالقرب من منطقة باب العمود في المدينة احتجاجاً على مقتل مصور قناة الجزيرة في ليبيا علي حسن الجابر. والصحفيون هم كل من:

1. **ديالا جويحان، مراسلة وكالة (قدس نت) للأنباء.**
2. **نادر بيبرس، مصور تلفزيون فلسطين.**
3. **أشرف الشوبكي، مصور شركة (بال ميديا/ Pal Media) للإنتاج الإعلامي.**
4. **حمزة نعاجي، مصور شركة (بال ميديا/ Pal Media) للإنتاج الإعلامي.**
5. **أحمد جلاجل، ويعمل مصوراً لصالح شركة فلسطين للإعلام والاتصالات (BMCC).**

بتاريخ 15 إبريل 2011، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في حوالي الساعة 09:00 صباحاً، منزل **الصحفي عبد المنعم شلبي، ويعمل محرراً لصالح صحيفة "الأيام" الفلسطينية،** الواقع في مدينة البيرة، وسط الضفة الغربية. أجرى جنود الاحتلال عملية تفتيش وعبث بمحتويات المنزل ومن ثم اقتادوا الصحفي شلبي معهم. نُقل شلبي إلى مركز تحقيق في مستوطنة "بيت إيل" المقامة على أراضي المواطنين في محافظة رام الله، ومن ثم إلى سجن "عوفر" العسكري. خضع شلبي أثناء اعتقاله في سجن "عوفر" للتحقيق حول معلوماته الشخصية وطبيعة عمله، ومن ثم أخلوا سبيله في حوالي الساعة 07:00 من مساء اليوم التالي.

بتاريخ 23 إبريل 2011، اعترضت عناصر الشرطة الإسرائيلية **الصحفي فريد صالح، ويعمل لصالح قناة "طيور الجنة" الفضائية،** إثر قيامه بتغطية مهرجان "الرسم الثالث لأحباب الأقصى" الذي أقامته ثلاث مؤسسات في باحة المسجد الأقصى بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. اقتادت عناصر الشرطة الصحفي صالح لأحد مراكز الشرطة وسلمته قراراً يقضي بمنعه من

الدخول إلى ساحة المسجد الأقصى لمدة 15 يوماً، بادعاء قيامه بالتصوير في منطقة ممنوع التصوير في محيطها، رغم عدم وجود أي لافتات أو أوامر سابقة تقضي بذلك، ومن ثم أخلت الشرطة سبيله.

بتاريخ 08 مايو 2011، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ساعات الفجر منزل **الصحفي وليد خالد، مدير صحيفة "فلسطين" اليومية**، والواقع في بلدة سكاكا بمحافظة سلفيت، شمال الضفة الغربية، وقامت بأعمال تفتيش وعبث بمحتويات المنزل، ومن ثم قامت باعتقاله واقتاده معها. اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي خالد في سجن "مجدو" المركزي، وبتاريخ 15 مايو 2011، قضت محكمة عسكرية إسرائيلي بحبس الصحفي خالد مدة ستة أشهر إدارياً دون توجيه أية تهمه بحقه، وفي نهاية شهر يونيو 2011، قامت قوات الاحتلال بنقله إلى سجن "نفحة"، حيث يقضي محكوميته.

بتاريخ 01 يونيو 2011، تعرضت **الصحفيتان منى القواسمي، وتعمل مراسلة لصحيفة القدس الفلسطينية، وميساء أبو غزالة، وتعمل مراسلة لموقع "بكرا نت" الالكتروني**، للاحتجاز على أيدي عناصر شرطة الاحتلال خلال تغطيتهما لمهرجان أقامه إسرائيليون وأطلقوا عليه اسم "توحيد القدس" احتفالاً باحتلال المدينة في العام 1967، في ساحة المسجد الأقصى، بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. فقد اعترض أحد ضباط شرطة الاحتلال الصحفيتان القواسمي وأبو غزالة، وصادر منهما بطاقتيهما الشخصية، وآلتي التصوير التي بحوزتهما، ومن ثم اقتادهما إلى مركز شرطة "باب السلسلة" في المدينة المحتلة. خضعت الصحفيتان للتحقيق حول سبب وجودهما وقيامهما بالتصوير، كما فحص المحققون المادة التي قامتا بتصوريها. وبعد حوالي ساعة ونصف الساعة من الاحتجاز، اقتادهما عناصر الشرطة إلى مركز تحقيق آخر حيث خضعتا لتحقيق جديد استمر لمدة ثلاث ساعات ومن ثم أُخلي سبيلهما.

بتاريخ 19 يونيو 2011، تعرض **المصور الصحفي مؤيد الأشقر، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)، وشبكة "معاً" الإخبارية**، للاحتجاز من قبل جند الاحتلال الإسرائيلي خلال قيامه بعمله المهني في مدينة طولكرم، شمال الضفة الغربية. وكان الصحفي الأشقر يعمل على تصوير تفتيش طلاب جامعة خضوري من قبل عناصر المخابرات الإسرائيلية في المدنية، عندما اعترضه أحد جنود الاحتلال وصادر منه بطاقتيه الشخصية والصحفية وآلة التصوير التي بحوزته. وبعد ما يزيد عن النصف ساعة أعاد الجندي للصحفي الأشقر متعلقاته وذلك بعد تدخل وكالة "اسوشيتد برس".

بتاريخ 22 يونيو 2011، احتجزت قوة عسكرية إسرائيلية خلال اقتحامها مدينة بيت ساحور، بمحافظة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية، **الصحفي جورج قنواتي، مدير تلفزيون وإذاعة "بيت لحم 2000".** فقد اعترض أفراد القوة الصحفي قنواتي أثناء قيامه بتغطية اقتحام قوات الاحتلال لجامعة القدس المفتوحة في المدينة، وصادر منه بطاقته الصحفية، ومن ثم حضر جندي آخر وصادر بطاقته الشخصية، وأمره بعدم التصوير وقام باحتجازه لمدة ساعتين لمنعه من التغطية قبل أن يخلوا سبيله.

بتاريخ 28 يونيو 2011، اقتحمت قوة تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، معززة بآليات عسكرية، بلدة كفر قليل، شرق مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، وحاصرت منزل **الصحفي نواف إبراهيم العامر، ويعمل منسق برامج لصالح قناة القدس الفضائية.** وقد اعتقلت القوة الصحفي العامر واقتادته معها بعد أن اقتحمت منزله وأجرت أعمال تفتيش دقيقة وعبث بمحتوياته. وقد قامت قوات الاحتلال بإيداع الصحفي العامر في سجن "حوارة" دون توجيه أي تهمة بحقه، ومن ثم قامت بنقله إلى سجن "مجدو" المركزي، وبتاريخ 05 يوليو 2011، حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية على الصحفي العامر بالسجن إدارياً لمدية 6 أشهر.

رابعاً: القيود على حرية الحركة والتنقل

تشكل القيود على حرية الحركة والتنقل سياسة منظمة في إطار الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي فرضها على المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويواجه الصحفيون صعوبات بالغة التعقيد في التنقل والوصول إلى أماكن الأحداث أو غيرها للقيام بمهام عملهم. ويشمل ذلك: منع الصحفيين من السفر إلى خارج الأرض الفلسطينية المحتلة؛ منع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ منع التنقل بين مناطق الضفة الغربية بفعل مئات الحواجز العسكرية المقامة؛ بالإضافة إلى منع الوصول إلى أماكن محددة لتغطية أحداث بعينها. وعلى هذا النحو، فإن هذا النوع من الانتهاكات غير محدود ويعاني منه الصحفيون كافة، المحليين والدوليين على السواء، وبصورة يومية، وبالتالي لا يمكن حصره في حالات معينة.

1- منع الصحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث

ووفق ما توصل له المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فقد تعرض الصحفيون لـ (32) حالة منعوا خلالها من ممارسة عملهم المهني و/أو تغطية أحداث معينة، و(08) حالات تم فيها مصادرة بطاقات صحفية أو أجهزة ومعدات ومواد صحفية من الصحفيين خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وكانت كالتالي:

بتاريخ 31 ديسمبر 2010، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المحلية والعالمية من الوصول إلى منطقة تواجد عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين المشاركين في المسيرة الأسبوعية المناهضة لجدار الضم في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. فقد أغلقت قوات الاحتلال منذ ساعات الصباح جميع مداخل القرية، ومنعت أياً من الطواقم الصحفية من الدخول إليها، فيما اعتقلت **الصحفية الإسرائيلية سيلان دلال**، والتي استطاعت الوصول إلى القرية، واقتادتها إلى جهة مجهولة. جدير بالذكر أن ثلاثة مواطنين من المشاركين في المسيرة قد أصيبوا بجراح، فيما أصيبت المواطنة جواهر إبراهيم أبو رحمة، 35 عاماً، بحالة اختناق شديد وإغماء نتيجة لاستنشاقها الغاز ومادة الظربان، نقلت على إثرها إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله، إلا أن المصادر الطبية قد أعلنت عن وفاتها في اليوم التالي.[9]

بتاريخ 11 مارس 2011، منع جنود الاحتلال الإسرائيلي 21 من الصحفيين والعاملين لصالح وكالات الأنباء المحلية والعالمية من الوصول إلى بلدة سلوان بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية لتغطية المواجهات التي اندلعت بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال عقب انتهاء صلاة الجمعة.

بتاريخ 27 مايو 2011، تعرض ثلاثة صحفيين للمعاملة الخشنة والدفع من قبل عناصر قوة (حرس الحدود) التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي لمنعهم من تغطية اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين بحق المتظاهرين المحتجين على إقامة وافتتاح مستوطنة "معالية زيتيم" الجديدة على أراضي المواطنين في منقطة رأس العامود، بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. والصحفيون هم كل من:

1. **ديالا جويحان، وتعمل مراسلة لوكالة (قدس نت) للأنباء.**
2. **عطا عويسات، ويعمل لصالح عدة وكالات أنباء أجنبية.**
3. **سليمان خضر، مصور صحفي مستقل.**

2- منع صحفيين من السفر إلى الخارج

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (03) حالات منع فيها صحفيون من السفر للخارج من خلال المعابر التي تسيطر عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهي كالتالي:

بتاريخ 17 يناير 2011، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة على معبر/ جسر "الكرامة" الحدودي الواصل بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، **الصحفي عوض الرجوب، مراسل موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني**، من السفر دون إبداء الأسباب. وكان الصحفي الرجوب متوجهاً إلى العاصمة الأردنية عمان في طريقه إلى العاصمة القطرية الدوحة للمشاركة في "المؤتمر الدولي للصحافة الإلكترونية" الذي نظمته قناة الجزيرة الفضائية خلال يومي 19– 20 يناير 2011.

بتاريخ 26 يونيو 2011، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي **الكاتب الصحفي فريد أبو ضهير، ويعمل محاضراً بكلية الإعلام في جامعة النجاح الوطنية**، في مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، من السفر عبر معبر/ جسر "الكرامة" الحدودي الواصل بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية. وكان أبو ضهير في طريقه للعاصمة القطرية "الدوحة" للمشاركة في مؤتمر "الصحافة العلمية" الذي نظمته منظمة "اليونسكو" الدولية في نهاية يونيو 2011.

بتاريخ 08 يوليو 2011، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي **الصحفي مصطفى صبري**، من سكان مدينة قلقيلية، شمال الضفة الغربية من السفر عبر معبر/ جسر "الكرامة" الحدودي الواصل بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية. فقد أبلغ أحد المسئولين في المعبر الصحفي صبري بعد انتظار دام أكثر من ثلاث ساعات بأن سلطات الاحتلال ترفض سفره بدواعي أمنية.

[9] لمزيد من المعلومات حول وفاة المواطنة جواهر أبو رحمة واعتداءات قوات الاحتلال بحق المشاركين في المسيرة الأسبوعية في قرية بلعين، راجع التقرير الأسبوعي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع رقم (**1**) والذي يغطي الفترة ما بين (30 ديسمبر 2010- 5 يناير 2011). www.pchrgaza.org

خامساً: مداهمة منازل صحفيين

رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (05) حالات داهمت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي منازل صحفيين فلسطينيين في الضفة الغربية، وقد قامت قوات الاحتلال بعمليات تفتيش دقيق وعبث بمحتويات تلك المنازل خلال اقتحامها و/أو عمليات اعتقال للصحفيين، ويوضح المركز أن الوارد لاحقاً حالة واحدة داهمت خلالها قوات الاحتلال منزل الصحفي نواف العامر، فيما وردت الحالات الأربعة الأخرى ضمن حالات الاعتقال والاحتجاز[10]:

بتاريخ 20 ديسمبر 2010، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، في ساعات الفجر الأولى منزل **الصحفي نواف إبراهيم العامر، ويعمل لصالح قناة "القدس" الفضائية**، والواقع في بلدة كفر قليل، جنوب مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. أجرى جنود القوة أعمال تفتيش واسعة وعبث بمحتويات المنزل، ومن ثم غادروه. جدير بالذكر أن قوة تابعة لجيش الاحتلال، معززة بعدة آليات عسكرية، قد توغلت في البلدة وذلك في ساعات الفجر الأولى من اليوم المذكور، وأجرت عمليات اقتحام وتفتيش لعدد من المنازل واعتقلت ثلاثة مواطنين.

سادساً: تحطيم أجهزة ومعدات خاصة بالصحفيين

أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون في الضفة الغربية المحتلة على إعاقة عمل الصحفيين من خلال تحطيم أدوات ومعدات أو سيارات خاصة بالصحفيين خلال قيامهم بعملهم المهني في تغطية انتهاكات قوات الاحتلال أو المستوطنين بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد وثق المركز خلال الفترة قيد البحث (06) حالات من هذا النوع، ورد منها (02) حالتان ضمن حالات الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة[11]:

بتاريخ 29 ديسمبر 2010، أقدم عدد من المستوطنين من مستوطنة (مسا يئير) المقامة على أراضي المواطنين في منطقة "أم العرايس" شرق مدينة يطا، بمحافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية، على تمزيق إطارات سيارتين تابعتين لوكالة الأنباء العالمية "رويترز" (REUTERS) و شركة (بال ميديا/ Pal Media) للإنتاج الإعلامي أثناء قيام طاقميهما بتغطية اعتداءات المستوطنين وقيامهم بتجريف أراضي على أراضي المواطنين شرقي المدينة. فقد مزق عدد من المستوطنين ثلاثة إطارات لسيارة وكالة "رويترز"، وإطارين لسيارة شركة "بال ميديا" رغم وجود شارات واضحة تبين أنهما سيارتين صحفيتين، وقد تفاجأ الطاقمان الصحفيان بقيام المستوطنين باعتدائهم أمام أعين جنود الاحتلال الذين لم يحركوا ساكناً.

بتاريخ 30 ديسمبر 2010، أقدم مستوطن على تمزيق جميع إطارات سيارة مصور وكالة "الفرنسية/ فرانس برس" للأنباء (A.F.P)، الصحفي ناصر الشيوخي أثناء تغطيته لمسيرة سلمية شارك فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين ضد مصادرة أراضٍ تعود لعائلة فلسطينية في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. جدير بالذكر أن سيارة الصحفي الشيوخي كانت مميزة بشارات الصحافة من جميع الجهات.

بتاريخ 14 إبريل 2011، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باقتحام بناية في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية مثبت على سطحها جهاز بث تابع لإذاعة "بيت لحم 2000" وصادرته. وقد تقدم الصحفي جورج قنواتي مدير الإذاعة بشكوى رسمية لمكتب الارتباط الفلسطيني بمدينة بيت لحم لاستعادة جهاز البث الذي يخدم منطقة جنوب الضفة الغربية وقطاع غزة على تردد (102.9) إلا أنه لم يتلق أي رد من قبل قوات الاحتلال.

[10] لمزيد من المعلومات راجع صفحة (11) من هذا التقرير.
[11] لمزيد من المعلومات راجع صفحة (10) من هذا التقرير.

ملاحظات المركز

- يرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في هذه الممارسات امتداداً للانتهاكات الجسيمة التي تواصل قوات الاحتلال اقترافها بحق المدنيين الفلسطينيين، ودليلاً على الاستخفاف الإسرائيلي بالقانون الدولي الإنساني، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب للعام 1949.

- يؤكد المركز أن معظم الاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية، جاءت بشكل متعمد ومقصود، خصوصاً أن هؤلاء الصحفيين كانوا يرتدون ما يميزهم كأطقم صحفية، أثناء قيامهم بعملهم.

- يؤكد المركز أن الاعتداءات الإسرائيلية لم تقتصر على الصحفيين الفلسطينيين، بل امتدت لتشمل الصحفيين الأجانب، وحتى الإسرائيليين. وهو الأمر الذي يدلل على أن هناك سياسة إسرائيلية مبرمجة تهدف إلى فرض حالة من العزل على الأرض الفلسطينية المحتلة، كخطوة أولى نحو تصعيد جرائم القتل والتنكيل بحق الفلسطينيين العزل.

- يؤكد المركز أن هذه الاعتداءات المنظمة تهدف إلى منع وسائل الإعلام من تغطية ونشر ما تقترفه قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من جرائم بحق المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنها على هذا النحو تهدف إلى "إخراس الصحافة."

- وبناءً على ذلك، يكرر المركز مطالبته للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، بضرورة التدخل الفوري والسريع والوفاء بالتزاماتها، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وممتلكاته.

- كما يدعو المركز جميع الهيئات والمؤسسات الصحفية الدولية، بالاستمرار في متابعة ما يتعرض له الصحفيون في الأرض الفلسطينية المحتلة وبذل كافة الجهود على المستوى الدولي لضمان ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف جرائمها بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم بشكل عام، وجرائمها بحق الصحفيين على نحو خاص.

ملحق رقم (1)

جدول يوضح جرائم القتل التي راح ضحيتها صحفيون خلال قيامهم بعملهم المهني
سبتمبر 2000 – يوليو 2011

الرقم	الاسم	العمر	السكن	العمل	تاريخ الجريمة	مكان الجريمة
.1	محمد عبد الكريم البيشاوي	27 عاماً	مخيم بلاطة – نابلس	مصور صحيفة الحياة الجديدة، ومجلة صوت الحق	2001/07/31	مدينة نابلس
.2	عثمان عبد القادر القطناني	24 عاماً	مخيم عسكر – نابلس	مراسل وكالة الأنباء الكويتية (Kona)، ويعمل في مكتب نابلس المقدسي للصحافة	2001/07/31	مدينة نابلس
.3	رفايلي تشريبلو	42 عاماً	ايطاليا	مصور صحفي مستقل	2002/03/11	مدينة رام الله
.4	عماد صبحي أبو زهرة	30 عاماً	مدينة جنين	مدير مكتب النخيل للصحافة والإعلام	2002/07/12	مدينة جنين
.5	عصام مثقال التلاوي	30 عاماً	بلدة بيتونيا – رام الله	إذاعة صوت فلسطين	2002/09/22	مدينة رام الله
.6	نزيه عادل دروزة	46 عاماً	مدينة نابلس	مصور تلفزيون فلسطين، ووكالة (AP)	2003/04/19	مدينة نابلس
.7	جيمس ميلر	34 عاماً	المملكة المتحدة	مالك شركة (Frost Bite) للإنتاج الإعلامي	2003/05/02	مدينة رفح
.8	محمد عادل أبو حليمة	22 عاماً	مخيم بلاطة – نابلس	مراسل متطوع في إذاعة "صوت النجاح"	2004/03/22	مدينة نابلس
.9	فضل صبحي شناعة	23 عاماً	غزة	وكالة الأنباء العالمية "رويترز" (REUTERS)	2008/04/16	قرية جحر الديك
.10	عمر عبد الحافظ السيلاوي	28 عاماً	غزة	قناة الأقصى الفضائية	2009/01/03	مخيم جباليا
.11	باسل إبراهيم فرج	22 عاماً	غزة	التلفزيون الجزائري	2009/01/06	مدينة غزة

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب